

## ٤- التوجهات الجديدة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧



تقوم الحكومة بتطبيق برنامج مالى واقتصادى يستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتوسيع القاعدة الضريبية، وإدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة، بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات الأخرى لإدارة المالية العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتحسين مستوى الخدمات العامة التى يتلقاها المواطن والارتقاء ببرامج الحماية الاجتماعية، وتنعكس تلك الأهداف على ملامح وتوجهات الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧.

### ما هى الإجراءات الإصلاحية لتعزيز موارد الدولة... وما هى الإيرادات الضريبية وغير الضريبية؟

- تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة بدلاً من قانون ضريبة المبيعات.
- وضع نظام ضريبي فعال ومبسط للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.
- رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية.
- استكمال تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني.
- قانون جديد للجمارك يستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين.
- تطوير منظومة العقود والمشتريات الحكومية بهدف ضبط الإنفاق الحكومى وتحقيق أفضل استخدام لموارد الدولة.
- التطبيق الكفء والفعال لقانون الثروة المعدنية (المناجم والمحاجر).
- استكمال إجراء تسويات تقنين اوضاع أراضى الإستصلاح الزراعى التتم تم إستخدامها فى غير نشاطها الأسمى.
- تنويع مصادر التمويل على سبيل المثال من خلال إصدار سندات دولارية وطرحها فى الأسواق الدولية.
- زيادة الموارد المالية من البنوك والقطاع المصرفى للقطاع الخاص والعائلى.

## كيف يتم استخدام الموارد المتوقعة من الإصلاحات لتحسين الوضع الإقتصادي الراهن؟

إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين من الناحية الجغرافية أو الفئات الأكثر احتياجاً من خلال:

- تحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين من شبكة طرق وكبارى وسكك حديدية ومياه شرب وصرف صحى وكهرباء.
- إستكمال المشروعات التنموية الكبرى التى تعود بالنفع على الإقتصاد وخلق فرص عمل حقيقية وجذب استثمارات جديدة.
- رفع كفاءة برامج ومظال شبكة الحماية الإجتماعية من معاشات ضمانية والتأمين الصحى والتوسع فى الدعم النقدى ودعم السلع الغذائية والمزارعين.
- التركيز على المشروعات التنموية التى تمس محدودى الدخل من اسكان إجتماعى، وتطوير العشوائيات، وزيادة نسب تغطية المرافق على مستوى الجمهورية.

## كيف ستؤدى تلك الإصلاحات إلى تحسين مستوى معيشة المصريين وجودة حياتهم؟

- الحد من عجز الموازنة العامة واستعادة الثقة فى الاقتصاد والسيطرة على إرتفاع الأسعار.
- سد الفجوة التمويلية لتحقيق معدلات نمو متسارعة وبالتالي خلق فرص عمل.
- زيادة إستثمارات البنية التحتية والخدمات الأساسية التى تقدم للمواطنين.
- تحسين القدرة الإنتاجية للمواطن المصرى من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والصحة.
- ضمان مزيد من العدالة فى توزيع أعباء الضرائب وتشديد عقوبة التهرب الضريبى والجمركى.
- توفير الحماية لمحدودى الدخل من خلال تحسين آليات الإستهداف للفئات الأولى بالرعاية والإرتقاء بالبرامج الإجتماعية.
- تحفيز إنضمام الإقتصاد غير الرسمى داخل الإقتصاد بما يساهم فى تحقيق أكبر استفادة من الموارد والأصول فى الاقتصاد.
- تطوير نظم المعلومات مما يجد من البيروقراطية لتسهيل الخدمات التى يتلقاها المواطن.

ومن أهم الإنجازات التي لا يمكن إغفالها هي اهتمام الدولة ببرامج الحماية الاجتماعية وتطوير آليات إستهداف الدعم للوصول للفئات الأولى بالرعاية والتي بدأت تشعر بيوادر تحسن خلال الفترة السابقة.. ومن أمثلة ذلك تحسين منظومة الدعم وإختفاء ظاهرة طوابير العيش والاستفادة من بطاقات التمويين من حيث زيادة السلع وتنوعها وتوفير مساكن محدودى الدخل وتطوير العشوائيات والتوسع فى علاج مصابى فيروس سى، ومشروع مترو الأنفاق اللى هيعود بالنفع على فئات عديدة جدا فى المجتمع.

### جدول يوضح ملامح الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

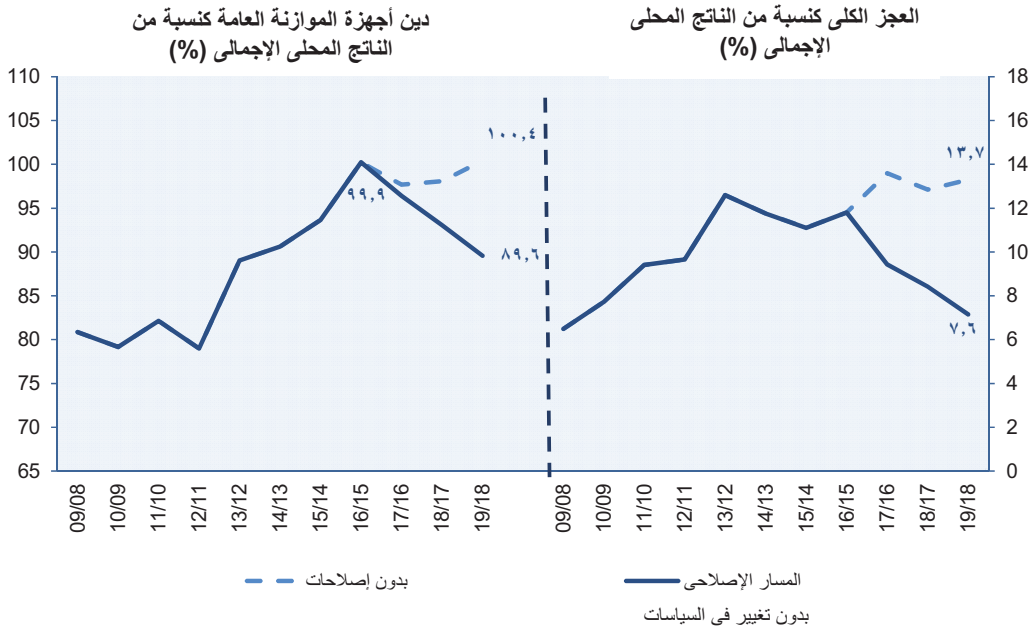
(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٧/٢٠١٦	
	معدل	تقديرى	موازنة	التغير %
الإيرادات	٣٧	٤٨٧,٩٢٤	٦٦٩,٧٥٦	٣٧
الضرائب	٢٨	٣٣٩,٣٩١	٤٣٣,٣٠٠	٢٨
المنح	٤٧,٦-	٤,٢٢٥	٢,٢١٣	٤٧,٦-
الإيرادات الأخرى	٦٢	١٤٤,٣٠٩	٢٣٤,٢٤٣	٦٢
المصروفات	٢٠	٨١٢,٢١١	٩٧٤,٧٩٤	٢٠
الأجور وتعويضات العاملين	٨	٢١٢,٠٢٣	٢٢٨,٧٣٦	٨
شراء السلع والخدمات	٢٨	٣٣,١٥٢	٤٢,٣٠٢	٢٨
الفوائد	٢٠	٢٤٣,٥٤١	٢٩٢,٥٢٠	٢٠
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣	٢٠١,١٣٨	٢٠٦,٤٢٤	٣
المصروفات الأخرى	٧	٥٤,٢٨٥	٥٨,١٠٠	٧
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١١٦	٦٨,٠٧٣	١٤٦,٧١١	١١٦
العجز النقدى	٦-	٣٢٤,٢٨٧	٣٠٥,٠٣٨	٦-
صافي حيازة الاصول المالية	١-	١٤,٥٣٠	١٤,٤٢٢	١-
العجز الكلى	٦-	٣٣٨,٨١٧	٣١٩,٤٦٠	٦-
نسبة العجز الاولى من الناتج المحلى (%)		--	٠,١%	٣,٦%
نسبة العجز الكلى الي الناتج المحلى (%)		--	٩,١%	١١,٥%

المصدر: وزارة المالية

-- تقوم وزارة التخطيط حالياً بالانتهاء من إعداد حسابات الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠١٦/٢٠١٥، كما تقوم وزارة المالية بمراجعة وتدقيق تقديرات عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

## ٩- التوقعات المستقبلية للموازنة خلال الخمس سنوات المقبلة



موازنة هذا العام هي جزء من برنامج الحكومة التي تقدمت به لمجلس النواب، والذي يستهدف خفض عجز الموازنة لـ ٩٪ من الناتج المحلي وخفض الدين العام لـ ٩٢-٩٤٪ من الناتج بحلول عام ٢٠١٨/٢٠١٧. ويعمل البرنامج على زيادة موارد الدولة من خلال توسيع القاعدة الضريبية وترتيب أولويات الانفاق الحكومي لخفض عجز الموازنة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي سيؤدي إلى استقرار الأسعار كما سيتيح مساحة مالية لتمويل البرامج الاجتماعية.

ويقوم البرنامج على الاستثمار في البنية الأساسية والخدمات وخلق فرص عمل والتوسع في البرامج الاجتماعية القادرة على استهداف الفئات الأولى بالرعاية. ومن المتوقع أن تواصل معدلات النمو الاقتصادي الارتفاع لأكثر من ٦٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ (مقارنة بـ ٤,٣٪ خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٦/٢٠١٥) مع الاستمرار في خلق فرص عمل لينخفض معدل البطالة لأقل من ١١٪ في نفس الفترة (مقارنة بـ ١٢,٥٪ في يونيو ٢٠١٦)